

عنا م

اللزعة الاقتصادية في العراق

331.13: G41aA

غنام - رزوق

الازمة الاقتصادية في العراق ...

NOV 21

331.13
G41aA

NO 10

NO 10

27 Mar 64

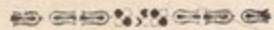
7 May 64

J. LINT

JUN 1964

الازمة الاقتصادية في العراق سببها وأثرها في حياة الشعب والدولة

العلاج الدائم والعلاج الآني لها
واللازمة المالية الحكومية



اعلان

مصرف الرافدين

رأسماله المقرر والمدفوع ٥٠٠.٠٠٠ ر. ٥٠٠ دينار
مجموع الموجودات ٤٥٠.٠٠٠ ر. ٣٥٠ ر. ١٠ »
الارباح المتراكمة ١٨٨ ر. ٢٣١ دينار

المركز العام - بغداد

الفروع :

البصرة . الموصل . كركوك . الحلة . النجف . بيروت (لبنان)

العمارة (ستفتح قريباً)
دمشق (

يسر ادارة مصرف الرافدين ان تعلن للعالم العراقي الكريم بان فرعاً جديداً لهذا المصرف فتح في النجف الاشرف اعتباراً من يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٩ والعمرة المذكور على اتم استعداد لقيام بجميع اعمال المصارف التجارية داخل العراق وخارجه بما فيها فتح الحسابات الجارية وقبول الامانات وشراء وبيع الحوالات وفتح الاعتمادات واصدار الكفالات وخضم الاوراق التجارية وغيرها وذلك بأبسط الشروط والاسعار .

تقدمة

لا اريد ان اقدم بحثي هذا الى العقول المتحجرة التي تعتقد ان ليس في الامكان ابداع مما كان . ولا الى تلك العقول التي نشأت على صراخات الاوضاع والعقائد والانظمة الاجتماعية البالية واحلال مفاهيمها للامور العامة وحقوقها الوهمية المكتسبة من قرون الجهل والظلم ، المحل الاول في تنظيماتنا الادارية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية . ولا الى تلك الشبيبة التي غادرت قاعات الدرس الى الامعان في اللهو والعبث فصبحت عالة على المجتمع بدلا من اعضاء نافعة فيه . بل الى الشبيبة التي لم تطبق الكتاب حين مغادرة المدرسة وولوج الحياة العامة . ولم تكثف بما كسبت من علم ضئيل فيها وان كان اختصاصاً ، بل وفقت بين اختبارات الحياة ومتابعة الدرس فتطلعت الى المنتوج العالمي والفني والادبي في العالم الغربي بعد ان اتقنت احدى لغاته ورشفت من مآهله ، وارثوت من عبقرياته وفضائله فسمت مشاعرها ونضجت آراؤها واستقام تفكيرها وفهمت معنى الحرية والوطنية والدولة والمجتمع وحقوق الفرد والجماعة حق الفهم فاخذت على عاتقها مهمة المشاركة في السعي لاصلاح الخلل من غير تهوئش وتدجيل فاليها وحدها اقدم هذا البحث الذي تجد فيه تعريفاً شاملاً وتحليلاً دقيقاً للاسباب التي أدت الى حدوث الازمة الاقتصادية الحاضرة في العراق والخلل الطاريء على مالية الدولة ومع وصف مسبب العلاج الناجم لتقويمها .

وتطالع فضلا عن ذلك خلاصة رأيي في النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد في العراق وهو نظام عتيق قاسد من بقايا قرون الاقطاع والاستغلال التي كانت شرعتها تفرض على المجتمع ان تعيش فيه الخاصة في نعيم وارف وان تمكد العامة وتكدح لاعداد هذا النعيم لها . كما تطلع على مبادي النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي اسعى لاحلاله محله وفيه وحده الدواء الشافي وفي مبادئه المنصفة الانسانية العادلة الاصلاح الراديكالي المنشود والضمان المحكم لحقوق الفرد والشعب . وقد وضعت على اسمه وسننه دستوراً لمنظمة سياسية اقتصادية سأظهر بها للملاّ عما قريب .

بغداد في تشرين الاول ١٩٤٩

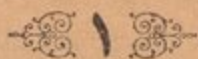
رزوق غنام



الازمة الاقتصادية في العراق

سببها واثرها في حياة الشعب والدولة

المخرج الرأسم والذاتي لها والازمة المالية الخ - ارمية



اثر الحالة الاقتصادية في تكييف سيرة الشعب ونهج الدولة

ظهرت بوادر هذه الازمة الاقتصادية الضاربة اطنابها في العراق منذ سنة ونيف وتفاقم شرها واتسع خرقها - بعد ان بدأت بانتشار البطالة في طائفة من العمال - فشملت مرافق البلاد بأجمعها او كادت حتى أبرزت علائها في العجز الذي وقع في ميزانية الدولة وفي الكساد العام . ولم أجد من جالى بها في خارج الوسط الحكومي وعالج امرها وتمحق عن اسبابها ودواعيها وقد مسحت بخناق الاهلين والأخص منهم الطبقة الوسطى وطبقة العمال وهم يؤلفون الشطر الاعظم من الشعب العراقي . وقد اخذ يثن من وقع بلائها الجميع إلا ذوي الدخل الثابت العالي وارباب الثروات الكبيرة الذين يرفلون في نعيمها مها خيم على البلاد من ضيق وحرمان . وعليه رأيت من الواجب علي بحث اسباب هذه المحنة التي حلت بالعراق والتعرف الى دوافعها وعواملها ووصف العلاج الآتي والدائم لها لعلي استطيع ان اكشف عن المآل وادل عليها فنتعاون على اقتلاعها . وأي موضوع احق بالاهتمام من موضوع هذه المحنة التي أصابت العراق في الصميم، اذا أصابته

فه مقتل منه ، في اقتصادياته . والشؤون الاقتصادية في بلد ما وما هي عليه من سوء او صلاح وما عليه اهله من ضيق ورفاه هي الموجهة لهم الى الخير او الى الشر في مجتمعاتهم وحكوماتهم وفي سياساتهم ، وهي العنصر المؤثر في مناهجهم الحيوية في داخل بلادهم او خارجها سواء اكان بعلاقة الفرد بمواطنه او بعلاقة الشعب بحكومته او بعلاقة دولته بالدول الاخرى صديقة كانت او عدوة ، شقيقة او جارة او دولة كبيرة ذات مصالح عالمية واستعمارية .

ان الدولة الكبيرة تكون بحسب اقتصادياتها حاكمة او محكومة كبريطانية مثال الاولى والصين مثال الثانية . وما تخلصت الهند وباكستان من الاستعمار إلا بترقى اقتصادياتها زراعياً وصناعياً وتجارياً وكذلك الحال او ما يشابهه في أمر الدول الصغيرة فالاستعمار اشد في بلدان الشعوب الافريقية وجزر الباسفيك التي لا تزال الشؤون الاقتصادية لاغلبها بدائية في الحضيض ، ومتوسطة في الشرقين الأدنى والوسط . حيث ترقى الاوضاع الاقتصادية ترقياً غير قليل وعلى الأخص في الفترة بين الحربين العالميتين الاولى والثانية . واهونه في دول اوربة الصغيرة وانا اذكر الدول الاوربية الصغيرة في مصاف الدول الصغيرة المستعمرة في غيرها من قارات العالم لاني اعنقد انها ليست بنجوة من الاستعمار من لدن الدول الكبيرة ذات المصالح العالمية . بما هذه المكتلة من الدول الاوربية الشرقية التي تسيطر عليها روسية ميطرة مباشرة باسم الكومنفورم ، وهذه المكتلة من الدول الاوربية لغربية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانية بميثاق دول

البنلو كس ثم بميثاق الاطلسي بعد اتساع حلقة رابطة دول غربي اوربة واحتضانها لدول اخرى واندماج البنلو كس فيها سوى مظهر من مظاهر استعمار الدول الكبيرة لدول اوربة الصغيرة والدول الضعيفة منها كفرنسة وايطالية . ولكن هذا الاستعمار - على ما ذكرت قبلا - يتفاوت واستعمار دول الشرقيين الادنى والاوسط كبيرها وصغيرها ، واستعمار شعوب افريقية وغير افريقية البدائية بنسبة تفاوت مدى الرقي في اقتصاديات هذه الدول المستعمرة في القارات الثلاث .

يرى القاري ، مما تقدم بحثه اهمية الاقتصاد في حياة الامم الكبيرة والصغيرة واثره في حياتها الداخلية وعلاقتها الخارجية لان عليها المعول في رقي الاممة في جميع نواحي حياتها الاجتماعية والسياسية وهي تعمل الثقافة والعمران وارتفاع مستوى المعيشة وقوة الدفاع والاستقلال السياسي الصحيح .

اهناك بعد كل ذلك اهمية لموضوع كاهمية معالجة موضوع شؤون العراق الاقتصادية التي لا يتكامل عنصر من عناصرها المقومة لحياة ان لم تشد اقتصادياته على نظام قويم ومباذير عادلة تؤمن الخير والرفاه لكل فرد من افراده ؟

* * *

ان الازمات الاقتصادية التي تحدث في بلد ما تنسب اسبابها الى عوامل عدة منها ما هو محلي لا يتعدى القطر الذي ظهرت فيه ولا يطول امره . ومنها ما يتغلغل ويشتد بلاؤه وهدمه ، ومنها ما ينتشر مفعوله ويعم خريره اقطاراً عدة . اذ ان بازدياد حاجات الانسان في تقدمه في مضار

المدينة اتسعت وسائل الانتاج فنشأت من ذلك قضايا العمل والعمال
والمال والقروض والتحويل المالي والنقل وضمان الذهب للعملة وتنافس
اصحاب المعامل على زيادة المنتوج وكثيراً ما يصبح اكثر مما تستوعبه
الاسواق ويقتنيه المستهلكون ، او اتلاف ما يزيد من المنتوج الارضي من
قطع وجوب عن المعدل المقروض من اصحاب رؤوس الاموال في امريكا
لحفظ الاسعار بمستوى عال وزيادة ارباحهم ، وما الى ذلك من القضايا
والاساليب الاستغلالية التي تقع في بلاد النظام الرأسمالي . فتكونت من
جراه ذلك مشكلات عديدة متنوعة خطيرة الشأن عويصة الحل تؤدي بين
حين وآخر الى حدوث ازمة واضطراب في الاسواق وكساد البضائع
ووقوف البيع والشراء والاخذ والعطاء وشلل في المساعي العمرانية فتشمل
الازمة حينئذ كل شأن من شؤون الحياة العامة وتمتد الى مالية الدولة والى
اضطراب الميزان التجاري ، فقد وقع ذلك او ما يقرب منه في العراق
- ولكن من غير ان تكون كل دوافعه الاسباب التي بسطتها فيما سبق
من هذا البحث في تعريف دواعي الازمات - وقد مر على بدء حدوثه
علم ونيف وهو لا يزال مستمراً يزايد مفعوله وضيقه . وعندي ان اسباب
هذه الازمة غير طبيعية بل انها مفتعلة ومقصودة .

* * *

اب في العراق فئة من الناس استأثرت بالتجارة واستغلت اوضاع
الحرب الماضية الشاذة وما تبعها من سنى السلم الاربعة التي تلتها ولم يفارقها
هول الحرب العاتية الفاتئة حتى غشيها شبوح حرب عالمية جديدة فاستمرت
الاورضاع الشاذة من حيث شح المنتوج السامى والقيود المقروضة على

التجارة فاستمرت تلك الفئة على اساليبها الاستغلالية حتى بات ثلثا ثروة العراق النقدية وما دخله من عشرات الملايين من الدنانير في زمن الحرب ملكا لها فقبضت عليها منذ وقعت الحرب في فلسطين وجمعتها في صناديقها فارتفعت من جراء ذلك العائدة على الاستقراض حتى اصبحت تنراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة ولا يحصل على قرض وان كان مبلغه قليلا الا ذوي المنزلة المرموقة والضمان المتين فتوقفت من جراء ذلك حركة البيع والشراء والاخذ والعطاء وتعطلت الاعمال الاخرى كالبناء وشراء المعرصات من الاراضي لانشاء الدور عليها بعد ان انقطعت هذه الفئة عن الانفاق على الانشاءات العمرانية وهي الفئة الوحيدة او شبه الوحيدة في مقدرتها المالية على البناء والانشاء. وقد بدأت فعلا منذ سنة ١٩٤٧ بالبناء فانشأت عدة مئات من الدور ثم اوقفت البناء على ماقلت منذ بدأت الحرب في فلسطين. زد على ذلك خزن كبار المزارعين الاموال النقدية الطائلة التي ربحوها من تصريف الحاصلات الزراعية في زمن الحرب وبعدها باضفاف امانها من غير ابداعها في البنوك بل طمروا معظمها في الارض. وقد لاحظت البنوك ان ستة ملايين دينار من اوراق النقود ذوات المائة دينار غير موجودة في التداول ولا هي مودعة في البنوك. فكان من اثر ذلك كله ان تعطل التداول النقدي او كاد فزاد العطل لدى الطبقة الوسطى واستفحل امر البطالة لدى الطبقة العاملة وضعفت القوة الشرائية لدى الفرد حدثت الازمة. وان لبثت بعض الاسعار حتى الآن على ارتفاعها او ما يقارب ذلك سواء أ كانت اسعار المنتجات المحلية من اغذية ومصنوعات، او اسعار البضائع الاجنبية المستوردة فذلك لأمد قصير اذ لا بد من انخفاض هذه الاسعار بعد مدة

قليلة لان البطالة قد شملت الأغلبية الغامرة من ابناء المدن وحرمتها من
المقصود الشرائية او كادت . وقد اخذ العوز والفاقة يتغلغلان في بيوت
عشرات الالوف من العائلات . ويتوقع ان يشمل هذا الانخفاض جميع
المنتجات المحلية والزراعية والصناعية كما يشمل المصنوعات الخارجية
المستوردة فيصاب صغار اصحاب الاعمال من التجار وغيرهم وبياعو المعرد
بشيء غير قليل من الخسائر . اما تلك الفئة التي جردت اموالها النقدية
المتكوّنة من عشرات ملايين الدنانير فلن تصاب بخسران لانها قد قطعت
اعمالها منذ عام واكثر من عام واخذت بذلك تدريجاً ، وهي السبب في
وقوع هذه الازمة .



كيف كانت الثروة في العراق سبب رؤس وشقاء

بحق اننا الآن بعد ان تبسطنا في تعريف اهمية الاقتصاد في حياة
الشعب والدولة واسباب حدوث الازمات في البلاد الرأسمالية على اثر
ازدياد حاجات الانسان في سيره في مضار المدنية وما نشأ عنها من قضايا
ومعضلات ، وما ادت اليه الازمة السائدة في العراق من كساد واضطراب
في البيع والشراء وفاقة وحرمان لدى الطبقتين الوسطى والعاملة ، بعد ان
بيننا الاسباب الحقيقية لها وهي تجميد رؤوس الاموال لغاية في نفس
يعقوب ولا علاقة لها بالاسباب التي سردناها وهي تقع عادة في البلاد
الرأسمالية الصناعية الكبيرة كأمريكا واكثر دول اوروبا ومع ذلك لم يحدث
منها في تلك الدول ما يعطل عليها سيرها الطبيعي وقد خرجت من الحرب
منهكة القوى مضطربة الاوصال المالية والصناعية ومنها بريطانيا التي

اتفقت عليها فوق طاقتها بكثير وكثير جداً ، وانفقت امرها المليات التي لا يتركها الفكر غير المدرب على القضايا المالية والاقتصادية . اقول لم تقع لديها ازمة لانها تلافت الامر بحكمة وعزيمة وساعد بريطانيا في خروجها من ضيقها المالي سالمة فتية قوية في مدة بضع سنوات وكانها لم تخض غمار حرب شعواء ناءت بكلكها شعوب الارض تحويل نظامها من رأس المال الى التأمين أي جعل جميع المصالح والاعمال عائدة للامة . وساعدها كذلك على الانتعاش انهيار دولتين صناعيتين عظيمتين هما المانية واليابان ، وحاجة الاسواق الى منتجاتها الصناعية . واستطاعت امرها ان تدفع عنها شر الازمة والبطالة المتوقعة بعد الحرب بزيادة الانتاج الصناعي والزراعي وعظم ثروتها الطبيعية في هاتين الدعامتين من الاقتصاد . فكيف وقعت اذا الازمة في العراق وهو خلو من العوامل والاضاع التي يمكن ان تردى فتولد ازمة وكان فضلا عن ذلك في نجوة من مكره الحرب وكلوها فكيف وقعت فيه الازمة والمتوقع ان تكون عشرات الملايين من الدنانير التي دخلته في زمن الحرب مصدر خير ورفاه لاهله فكانت نفقة عليه وسبب بؤس وشقاء ؟ وكيف تكون سبب بؤس وشقاء وكثير من الدول تتخذ الوسائل المختلفة لجلب الاموال اليها من الدول الاخرى وتفتح ابواب بلادها لدخول رؤوس الاموال الاجنبية اليها ليقوم اصحاب رؤوس الاموال هذه وهم اجانب بمشاريع اقتصادية فيها تعود بالخير على اهلها أو تستقرض المبالغ الطائلة بالملايين من الدول الغنية لتقوم بمشاريع منتجة في بلادها . والعراق وغيره من دول الشرقين الأدنى واللاوسط يسعى الآن للحصول على قروض من البنك الدولي للانشاء والاعمار .

فكيف كانت اذاً هذه العشرات الملايين من الدنانير تقمة بدل نعمة على العراق وكانت سبباً لهذه الازمة .

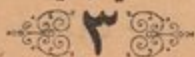
الجواب .. انها كانت سبب بؤس وتعاسة ، ونقمة لا نعمة ، لان أغلب الوزارات العراقية لم تحسن الانتفاع من هذه الاموال الطائلة ولم تنشء بها مشاريع اقتصادية تعود بالخير على اهل العراق . ولان النظام الاقتصادي في العراق فاسد . فهو من بقايا نظم الاقتصاد (الكلاسيك) (اركه يعمل) . وقد دعي بالنظام الجائر لانه نظام رأسمالي فردي مطلق يفسح المجال لعدد قليل من الناس ان يسطو على اثروة العامة فيقتنئها وينعم بها ويخزنها متى اراد كما يحرم منها الاكثريه الساحقة . وهو شبيه بالنظام الرأسمالي بقليل أو كثير في بعض الدول الاوربية وكثير من جمهوريات الامريكيتين الشماليه والجنوبية .

ولكن حكومات تلك الدول عالمة وقديرة على معالجة امورها المالية والاقتصادية ضمن هذا النظام بحيث لا تترك مجالاً للفرد من عامة الشعب القليل المورد ان يشعر بوطأته . فقد ساءت بريطانيا في تنظيم اطعام شعبها ، وهي تبتاع ٩٠ في المائة من اغذيتهم من خارج بلادها تنظيماً يجعل الحلال أو البواب يتناول طعاماً شبيهاً كل الشبه بكميته ونوعه بالطعام الذي يتناوله الوزراء واللوردات . اما عندنا فلا نملك في ادارة الامور المالية سلوكاً يجعل توزيع الثروة يسرى بشيء من الانصاف والعدل . بل ان سوء ادارتنا للامور المالية والاقتصادية يترك الحبل على غارب التجار وكبار المزارعين فاستولوا على ملايين الدنانير التي دخلت العراق في زمن الحرب . فقد تركت التجار يديمون المصنوعات الاجنبية اعامة الناس

باسعار تتراوح بين عشرة اضعاف ومائتي ضعف وقيل ثلاثمائة ضعف .
وتأمر المزارعون والتجار على بيع منتوجهم الزراعي ومنتوج غنمهم
ومواشيهم على هؤلاء بما يتراوح بين عشرة اضعاف وخمسة عشر ضعفاً .
ولم ينفع قانون تنظيم الحياة الاقتصادية الصادر في سنة ١٩٤٣ لمنع الاحتكار
والتلاعب بأسعار المواد اذ لم ينفذ حق التنفيذ . ويشاهد ذوو الشأن هذه
الفئة القليلة من الناس تنهب من ابناء الشعب وهم الموظفون ومتوسطو
الحال والعمال العلس الاخير من جيوبهم وهم مكتوفو الايدي لا يحركون
سلكاً ولا يأتون عملاً أو يتخذون تدبيراً لا يقف هذا الابتزاز المفضوح
عند حده ولكنهم لما رأوا الموظفين يضعون من غلاء المعيشة وخشية
عاقبة استيائهم وهم بحاجة اليهم اضافوا (علاوة راتب) الى رواتبهم بدلا
من ان يعملوا لمنع الاستغلال الفظيع من لدن التجار والمزارعين . وكانوا
يشاهدون ان لدى كل زيادة يضيفونها الى رواتبهم كانت الاسعار ترتفع
في السوق — وهذه قاعدة مالية بدهية — كلما تضخمت الاموال النقدية
المتداولة ارتفعت الاسعار . ولكن استمرت هذه العملية الخرقاء . وكان
من اخرى التدابير المالية التي اتخذت لدفع هذه العلاوات للموظفين الذين
تضخم عددهم اقتراض عدة ملايين دينار بمقروض داخلية صرف نصفها
لدفع هذه العلاوات واعطيت مديرية السمك الحديدية مليون دينار واعطي
مليونان للجنة العملة وبهذا التدبير زاد الطين بلة بازدياد التضخم . لان
هذه الملايين اقترضت من اصحاب الثروات من تجار وكبار المزارعين
بفائدة فاستعادوها في مدة سنة غنيمة باردة اذ انهم ابتزوها من الموظفين
والمقاولين والعمال برفعهم الاسعار التي كانوا يتقاضونها وهم يفرضونها على

الموظفين وغير الموظفين من الاهلين فرضاً ثمناً لبضائعهم ومنتجاتهم الزراعية من ثمن وحنطة ودهن ومخضرات - وكانت تحكى قصص عن الالوف من الدنانير التي كان يجنيها كل مزارع من هؤلاء المزارعين الكبار من بيع منتوج ارضه من الركي فقط وكانها قصص اساطيرية - فذهبت القروض سدى ولم تنفع في تخفيف التضخم واصبحت ديناً ثقيلاً على الحكومة ولا يزال الدائنون يستوفون سندات القروض وفوائدها بانتظام فيكونون بذلك قد استوفوا القرض مرتين .

فما كانت النتيجة من هذا الاستقلال المقيت؟ كانت ان دعت المصلحة الخاصة تلك الفئة التي ذكرتها فيما سبق من البحث وهي المسيطرة على تجارة العراق وقد اكتنزت ثلثي ثروته النقدية باستغلالها للنظام الرسمالي الفضفاض وهو سائد في العراق على عظم فسادہ ، فابتزت دخل الامة العراقية من متوسطي الحال (وفيهم الموظفون) والعمال ، قلت دعت المصلحة الخاصة هذه الفئة لتحميد ثلثي ثروة العراق النقدية التي تمتلكها منذ وقوع الحرب في فلسطين ف وقعت الازمة التي شرحت نتائجها المحزنة للعراق في الحاضر وفي المستقبل من الايام الى مدة عدة سنين على اقتصادياته وبالتالي على اجتماعياته وثقافته وقوته الدفاعية وسياسته واستقلاله ومركزه الدولي .



العلاج الدائم للمشكلة الاقتصادية في العراق

قلت فيما تقدم من البحث ان اسباب وقوع الازمة الاقتصادية في العراق مرجعها الاصلي النظام الاقتصادي العاسد القائم فيه وهو من بقايا نظم الاقتصاد الكلاسيك (اتركه يعمل) وهو يدعي الآن بالنظام الجائر

لانه نظام رأسمالي فردي مطلق يفسح المجال لاستغلال جهود العامة من الناس فيفقر الاكثرية من ابناء الشعب ويسعد الاقلية الضئيلة منهم .

والقائلون بهذا المذهب الاقتصادي ومؤيدوه اسبقوا عليه من الصفات الحميدة واضفوا عليه من المديح والثناء الجزيلين مالا يتفق والمنطق والواقع العلمي ، ودعوه بالنظام الطبيعي الذي لانظام بعده .

وقد فعلوا ذلك ، لتثبيت قواعده ودوام سيطرته . ولكن كلما تقدم يدوه معقلا من معاقليهم التي كانوا يتحصنون وراءها في القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين للسيطرة على مقدرات ومصادر الثروة وجهود العامة كانوا يضطرون الى التخفيف من غلوئهم في تطبيق نظرية افساح المجال لاستغلالهم والاعتداء على حقوق السكادحين من العامة . فتنازلوا عن امور كثيرة كانوا متمسكين بها فيما يتعلق بأجور العمال وشروط عملهم فارتفعت حالة هؤلاء عما كانت عليه في الماضي . ولكن الامر لم يقف عندها الحد في الثورة الصناعية التي لم يخب اوارها الى الآن فالتجأ ارباب الثروة - وهم الرأسماليون الذين يملكون المعامل والاراضي الزراعية - الى نظرية زيادة المنتج بصفة كونها عاملا من العوامل المهمة في زيادة الثروة العامة وبالتالي زيادة دخل ابناء الطبقة الوسطى والعمال وتمسكوا بحبالها واغروا بها هؤلاء وجعلوها سنداً لهم يعتمدون عليه في ابقاء نظامهم الاقتصادي ومواصلة سيطرتهم على مجهود العمال واستغلاله لمنافعهم وزيادة ثروتهم غير ان فداحة المشكلة الاقتصادية المتكونة من التفاوت العظيم في الثروة لاتدأويها زيادة في الانتاج اذ ان الحصة الكبرى من الدخل العام في حالة زيادة الانتاج تذهب كذلك الى جيوب الاثرياء كما كانت تذهب في حالة قلة

الانتاج ويبقى التضخم المالى على وضعه لدى التجار وكبار ملاكي الاراضي والمزارعين وتلبث الاغلبية الغامرة من الاهلين على حالها ويبقى دخل افرادها ادنى من المتوسط للامة بمجموعها وعليه ان كانت زيادة المنتوج من العوامل المهمة في زيادة الدخل العام وبالتالي زيادة دخل ابناء الطبقة الوسطى (من موظفين وبأعين بالمفرد وغيرهم من اصحاب المهن) والعمال غير ان هذه الزيادة لا تكفل رفاه هؤلاء في البلد الذي يسود فيه النظام الرأسمالي اذ يبي التفاوت على فداحته على ما قلت آنفاً - وعليه يتطلب الامر احداث اصلاح رادى كالي في توزيع الدخل توزيعاً عادلاً يتناول التجارة والصناعة وملاكية الاراضي والزراعة .

وهذا الاصلاح لا يمكن تحقيقه الا اذا قام على اساس النظام التعاوني الذي اخذت جذوره تمتد الى جميع امم العالم وهو يحتوي على جميع الصفات والمقومات التي تؤهل للسيادة والقضاء على القوضى السياسية الخبيثة على العالم من جراء فوضى النظم الاقتصادية التي تنزاحم على ازاحة بعضها للبعض الآخر لتحل محلها كالنظام الرأسمالي والاشتراكية الصرفة واشتراكية الدولة في الدول الشيوعية وتأميم المصالح العامة في بريطانيا والاشتراكية النقابية ومذهب النضام الاشتراكي والاشتراكية المسيحية وغيرها . ولم تبرهن جميعها على صلاحها في المجالين المادي والادبي والانساني وقد طبقت جميعها حتى الآن ومنها من قضى نحبه ومنها من لا يزال حياً يعالج .

ان النظام التعاوني يتفق بروحه ومقوماته ومثله العليا ، وفطرة الانسان ومشاعره . فانه يساير النزعة الفردية في الشعور الذاتي واسكنه في الوقت

ذاته يتمتع فيها روح الطمع والغرور والغطرسة وانتزاع ما في ايدي الغير واستغلالهم . اذ ان الجماعات التعاونية التي تؤلف وفقاً لهذا النظام الاقتصادي هي اقتصادية اولا واجتماعية ثانياً . والتعاون مسمى شعبي يشعر كل عضو في الجمعية بالمسؤولية كأنه وحده يملك كل الجمعية ثم التضحية والعمل المجرد لمنفعة المجموع كأنه شخصياً لا يملك شيئاً في الجمعية . وشعار التعاون — الفرد المجموع والمجموع للفرد — هذا فضلاً عن ان للنظام التعاوني ناحية انسانية عالمية . فهو يشعر الاعضاء انهم ليسوا جزءاً من جمعية وحسب بل انهم جزء من منظمة عالمية كبيرة تستهدف الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي للجميع

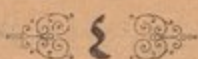
ان الجماعات التعاونية التي تؤلف وفق هذا النظام تشمل جميع فروع الحياة الاقتصادية ودعائها في الدولة . فانها تشمل الصناعة والتجارة والزراعة وتعود ملكية هذه المصالح لاعضاء هذه الجماعات على اساس الملكية الصغيرة في كل منها فلا يعود العامل اجيراً في معمله بل يصبح صاحب سهم فيه وله قسط من ارباحه . ولا تعود التجارة بأيدي طائفة قليلة من الناس يستغلونها بهذا الجشع الذي كشفت الحرب الفائلة عما تكنه نفوسهم منه بل تصبح التجارة في قبضة جماعات تعاونية تباشرها من غير استغلال وتوزع ارباحها التي تجنيها من غير جشع وطمع على اعضاء هذه الجماعات . كما لا تبقى قضية ملكية الاراضي بوضعها الحاضر في العراق خمسون مليون مشاركة صالحة للزراعة ولا يبلغ المملوك منها سوى جزء قليل . والنظام التعاوني الذي ادعو الى الاخذ به يقضي بان توزع الارض على الفلاحين على ملكيات صغيرة يعملون فيها بانفسهم ويستغلونها لرفاههم في المعيشة في

جميعيات تعاونية فيمتلصون من رق العمل الذي هم فيه الآن ولا يجنون منه سوى ما يتبلغون به . هذا فضلا عن أثر الملكية الصغيرة في نفوس الفلاحين من الناحية الادبية وفضلها على المنتج والثروة العامة . ان الفلاح الذي يعمل اجيرا او بحصة ضئيلة في ارض لا يملكها يبقى تحت رحمة اصحابها الذين ملكتهم اياها الدولة فيفقد النشاط والطموح في حين ان الفلاح الذي يملك الارض التي يعمل فيها يشعر بطمأنينة مادية توظف فيه الطموح والنشاط . فالملكية الارض اتصال وثيق بناحيتين رئيسيتين يكونان دعامة كيان الامة وهما — المجتمع الربوي والثروة الزراعية — فمستوى المجتمع الربوي يؤثر بالثروة الزراعية بقدر ما تؤثر الثروة الزراعية بالمجتمع الربوي .

* * *

لا يتسع المجال في هذا السكتيب للتبسط في تبيان اصول هذا النظام اكثر من هذا وشرح طريقة تطبيقه في بحث تفصيلي في كل من الدعائم الثلاث للاقتصاد واعنى بها الزراعة والصناعة والتجارة اذ يقتضي ذلك افراد مقال واكثر من مقال خاص به . ولكن سبق لي ان القيت فيه خطبا عديدة تفصيلية في المجلس النيابي وكتبت مقالات عدة كذلك في الموضوع في العقدين الماضيين من السنين وكنت اول من نادى بالاخذ بنظام الملكية الصغيرة في الزراعة والحصة للعامل في المعمل وعقد جمعيات تعاونية للتجارة . ولي في ذلك نظام وضعته لمنظمة تعمل في هذا السبيل وانشاء مشروع خمس سنين للبدء بتطبيقه . بيد اني اصبت بما اقعديني عن العمل مدة غير قليلة وانا عائد الآن الى المناداة بمبدأي الاصلاحى الراد بكالي في نظامنا الاقتصادى الاجتماعى البالى . واني ارى ان

الأفكار العامة قد تقدمت وفتحت الأذهان وزادت الرغبة في تبني مبدأ اقتصادي يحقق للشعب مبعثاً من الرقعة والرقى من غير أن يكون مصاباً بشوائب لا ترتضيها أخلاق أبناء العراق وآدابهم ، وتنفر منها سجاياهم وتقاليدهم . وهذا النظام التعاوني منزّه من هذه العيوب وهو يلئم والطبع العراقي القوى بذاتيته المعزّز بفرديته إذ أنه يصون الفرد ولا يذوب في المجموع فيفقد الشعب شخصيته ويصبح (جماهير) أو أشخاص آلية (روبوتات) فهو يناوئ الفلسفات والمبادئ التي تخر البشرية إلى التبلد والعبودية.



العلاج الآتي لازمة الاقتصادية والازمة المالية الحكومية .

هذا من حيث العلاج الدائم المشكلة الاقتصادية في العراق ورفع مستوى الأمة في حياتها العامة والخاصة . أما العلاج الآتي فهو من وظائف الحكومة التي لا توجه الأرباح مساعيها الاقتصادية ويترتب عليها الاحتفاظ بوضع اقتصادي لا بطلالة فيه وذلك بتشغيل المرافق الوطنية تشغيلاً تاماً والمحافظة على الاستقرار في مستوى الأسعار . لأنّ بنمو الأعمال الحكومية المعبر عنها في الاقتصاد بالحقل العام وأثرها في الاقتصاد العام وطغيانها على الحقل الخاص أو السوق أصبح لها التأثير الأول الفعال في انعاش الحقل الخاص وإزالة ما يصيبه من خلل . إذ أن حدوث نقص في الطلب الجملي (وهو مجموع الطلب القسدي للبضائع والمنتجات والخدمات في فترة معينة من الزمن) لا يخفض مستوى الأسعار في اقتصاد دائم التحرك ليتعادل العرض والطلب على ما كان الكلاسيكيون من الاقتصاديين يقررون حدوثه على مرور الأيام وإنما يتم التعادل بانقاص مجمل العرض

(وهو مجموع حاصل المنتجات والبضائع والخدمات في الفترة المعينة نفسها) فيتعطل من جراء ذلك العمل والمرافق الأخرى وبالتالي يهبط الدخل الوطني إلى مستوى أدنى. وما حدث في العراق وسبب الأزمة الاقتصادية هو الأمر ذاته — نقص مجمل الطلب — وماكم ٥٠٠ لا واحداً من هذا النقص. فقد أوقف ذوو الثروات الطائلة البناء وإنشاء الدور وغيرها. فتعطل عن العمل بضع عشرات ألوف من عمال البناء وكسدت مواد البناء سواء أكانت من المنتجات المحلية من طابوق وجص ورمل ونجارة فتوقفت المعامل وتعطل عمالها عن العمل أو كانت مصنوعات أجنبية مستوردة كالحديد والسمنت والأخشاب والأنايب وأدوات الغسيل وما إلى ذلك من لوازم الدور فبارت وأصبحت بضاعة ميتة. ولسكن أسباب هذا النقص في مجمل الطلب في العراق غير طبيعية بل مفتعلة إذ لم يكن سببه قلة النقد. فالنقد متوفر في العراق توفراً بات تضخماً وكان حاجة المضاعفة الأسعار وتقدير الناس. بل سببه أن هذا التضخم في النقد الذي تجمع في الثروات الطائلة عند فئة قليلة من الناس قد جمد واختفى من السوق كما كان أصحابه يخفون من الأسواق البضائع المستوردة والمنتجات الغذائية المحلية لرفع الأسعار وإبتزاز آخر فلس من رواتب الموظفين وأجور العمال. فتعطلت المرافق وعمت البطالة أو كادت وضغفت القوة الشرائية. وعليه ترتب على الحكومة تشغيل المرافق تشغيلاً تاماً خلافاً لما فعلته وزارة المالية في الانقاص من نشاط العمل في هذه المرافق ذلك لانقاص الذي مهما كان مداه فإنه يزيد في البطالة ويعمضد الأزمة. أقول يترتب على الحكومة أن تفعل ذلك ليس في جهاز الحقل الخاص أو السوق

يجوب هذا المنطق الاقتصادي الحاسم ما ينهض بالمستوى الاقتصادي من هذه الحالة المزرية التي قدنى إليها فيسبب هذا الضيق والعوز والاملاق عند الاغلبية من الناس . فابلوغ هذا الغرض ورفع كابوس البطالة عن كواهل الطبقة العاملة والنضاء على الازمة التي بسطت اسبابها وشرحت اضرارها وبلاءها على الشعب العراقي وعلى الدولة فيما سبق من البحث اقترح على الحكومة ان تأخذ في الحال بالتدابير التالية : —

اولا — تخصيص مبالغ طائلة من المال لوزارة المواصلات والاشغال تمسكن المديريتين المربوطتين بها وهما مديرية الاشغال ومديرية الري من القيام بمشاريعها العامة ، الاولى بمشاريع الانشاء والبناء العائدة للدولة وبفتح الطرق واقامة المعابر والجسور . وتقوم الثانية بمشاريعها العديدة من خزانات الماء على الزابن الكبير والصغير والعظيم وخزان الطويلة على دبالى وغيرها من مشاريع ري وشق جداول واحياء اراضي جديدة للزراعة . واغلب هذه المشاريع قد وضعت تصاميمها وانجزت خرائطها النهائية .

وتخصيص مبلغ كبير من المال لوزارة الشؤون الاجتماعية لبناء بضعة آلاف من الدور للعمال وصغار الموظفين واصحاب المهن تعطي لهم ملكا يسكنونها على ان يدفعوا ثمنها باقساط قليلة المبلغ طويلة الأجل .

ثالثا — محاسبة اصحاب الثروات الكبيرة التي جمعوها في زمن الحرب الفائتة وفي السنين التي اعقبتها الى الان مما ابتزوه من الارباح الفاحشة وتطبيق قانون ضريبة الدخل وضريبة الارباح الاضافية عليها حق التطبيق تلك الضريبة التي نهروا من دفعها بكاملها باساليب شتى ولم يمكنوا

المخمين من تقديرها حق التقدير . ومن امثلة ذلك يؤخذ تاجر تبلغ ثروته الآن نصف مليون دينار . وكانت في حين فرضت هذه الضريبة لا تتمتع بالعشرين الف دينار . فبالامكان ان تحسب اعماله وتعرف ارباحه وما كان يترتب عليه دفعه ضريبة دخل وضريبة ارباح اضافية وما دفعه فعلاً . فيحاسب على الفرق الذي تهرب تأديته باخفاء ارباحه الحقيقية على مديرية ضريبة الدخل فيؤخذ منه الفرق . ويتوقع ان يحصل من هذا ما يزيد على ٢٥ مليون دينار .

رابعا — فرض ضريبة الكادسترو مباشرة على الارض حسب مساحتها وقابليتها الانتاجية . وفرض ضريبة على ارباح بيع الاراضي المدنية والريفية وكم من الاراضي الريفية التي منحتها الحكومة لعدد محظوظ من الناس لزراعتها تباع بعد تقويضها بمبالغ طائلة جداً . ولا تزداد خزينة الدولة بسوى حالات من هذه المبالغ بمناوبة رسم طابو وطوابع .

خامساً — تنفيذ مشروع انحصار التبوغ النام بتجارته وصناعته . ويتوقع ان يدر حوالي خمسة ملايين دينار سنوياً .

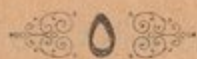
سادساً — فرض ضريبة الدخل على اجازات السيارات بما لا يقل عن دينارين سنوياً عن قوة الحصان الواحد من قوة كل سيارة اذ ان العراق يحتاج الى تعبيد طرق جديدة وصيانة الطرق القديمة . وهذا يستنزف مبالغ كبيرة من دخل الحكومة فعليه يجب ان يتحمل اصحاب السيارات نفقات الطرق او جزء منها وهم المنتفعون قبل كل واحد .

سابعاً — تهية حقول واسعة وتقسيمها قطعاً صغيرة لا تقل كل منها عن المائة مشارة وتمنح للموظفين الذين يزيدون عن حاجة الحكومة .

وهذا مرفق من المرافق التي يترتب على الحكومة أن تشغلها وتحل بذلك
محنة الموظفين المعزولين .

ثامنا — فرض رسوم خاصة على ارباح دور السينما . واطافة زيادة
الى ثمن بطاقة الدخول الى السينمات تعود الى الخزينة .

تاسعا — فرض رسوم على الكماليات من المقتنيات تستوفي من المشترين
عند شرائهم هذه الكماليات من الحوانيت . وتؤشر هذه الرسوم على
الاشياء الكمالية بشكل من البطاقات تذكر فيها النسبة المئوية للرسم الذي
يستوفي حسب اختلاف انواع هذه المقتنيات الكمالية من الاحذية
الى العطور .



بينى وبين وزير المالية

رأينا مما سبق شرحه وبيانه ان اسباب الازمة الاقتصادية لم يكن
الدافع لها خلل طبيعى اعترى الاعمال الاقتصادية كما انه لم يكن كذلك
سبباً لازمة مالية الحكومة في قسط كبير منها بل كان الدافع لها مصالح
ذاتية واهداف خاصة حملت اصحابها على تجريد ثرواتهم . وهذا التجريد
أدى الى ضعف القوة الشرائية العامة والى الازمة النقدية التى يشكو منها
وزير المالية ومن شدة فتكها بميزانيته . وعليه يجب فتح الحصن المخبوءة
فيه تلك الثروات والافراج عنها واعادتها الى التداول . وفي هذا الفتح
قسط كبير من العلاج لازمة الحاضرة كما يبيذ في المادة الثالثة من اقتراحى
لطريقة العلاج الانى لها . ولو جبيت ضريبة الدخل وضريبة الارباح

الاضافية في كل سنة من السنين الست على حقيقتها لما تكون التضخم النقدي ولما ارتفعت الاسعار ذلك الارتفاع الفاحش ولما جددت الثروات الطائلة وهي مواليد سفاح التضخم الذي يسمح به النظام الاقتصادي في العراق ولما وقعت الازمة النقدية وما تبعها من ازمة اقتصادية ومالية حكومية خانقة .

ويرى من مضمون اقتراحي اني لا اوافق وزارة المالية على طريقةها في التفريغ عن عسرها المالي فهي تلجأ الى وقف الاعمال وانا اريد زيادتها وزيادة الصرف . لاني اعالج ازمة اقتصادية عامة وباصلاحها اصلاح الى مدى بعيد للازمة المالية الحكومية . اما وزارة المالية فقد فكرت باصلاح خللها المالي بالتوفير وبتر الاعمال والمشاريع من غير ان تأخذ بنظر الاعتبار الازمة الاقتصادية والبطالة والفقر وضعف القوة الشرائية والضييق النقدي . ومن غير ان ترى ان عملها هذا يزيد هذه الاحوال سوءا .

وخلاصة القول في هذا الصدد ان طريقة وزارة المالية في اصلاح خللها المالي تشتمل على الاقتصاد في الانفاق . وقد بينت عقمها وضررها وان طريقي تحتم إيجاد واردات مالية جديدة وزيادة الصرف على اعمال ومشاريع نافعة مشمرة تزيل الاسباب الطارئة للازمة الاقتصادية وتصلح الخلل المالي الذي سببته . وقد بسطت اقتراحي في ذلك في تسع مواد على ما مر منذ قليل .

* * *

قل وزير المالية عند تقديمه ميزانية هذه السنة ان تخمينات المصروفات قد بذيت على اساس المبالغ التي انفقت في التسعة الاشهر الاولى من

سنة ١٩٤٨ وتستند تخمينات الواردات الى ما تمت جبايته فعلا في السنة المالية ذاتها على اساس الاشهر العشرة الاولى منها . فارقم هذه الميزانية اذن تستند بمجموعها الى تحققات السنة المالية السابقة في جهتي اليراد والصرف وان من دواعي الغبطة ان تكون هذه الميزانية متوازنة نظراً الى تعادل تخميناتها في جهتي الصرف واليراد .

هذا ما قاله وزير المالية بالحرف في ٢٥ نيسان من هذه السنة حين تقديمه الميزانية الى مجلس الامة فاطمأنت نفوس اعضاء هذا المجلس بنوابه واعيانهم الى متانة الوضع المالي وسلامته عندما رأوا ان الميزانية متوازنة فكان ذلك من دواعي الغبطة لهم كما كان من دواعي الغبطة لوزير المالية . ولكن لم يمر شهران على تقديم الميزانية حتى ترشحت اخبار وانتشرت هنا وهناك ان في الميزانية عسراً يسعى الخبراء الماليون لتفريجه . وما جل يوم ١٧ تموز حتى عرض الامر على مجلس الوزراء لاقرار التدابير التي رسمتها وزارة المالية . وهي ما تعاملون : تأجيل ترقية وتوفير نفقات ووقف اعمال وبتر مشاريع وابطال تعيين موظفين ومستخدمين جدد وكلها تدابير سلبية وقدقات رأي فيها منذ برهة وجيزة وبينت ضررها على الاقتصاديات العامة وبالتالي على الميزانية . وان كان فيها شيء يعتدح فهو ابطال التعيين اذ اصبح عدد الموظفين والمستخدمين ضخماً لا يستطيع معدة الالة الحكومية هضمه بأقل من خمس عشرة سنة لانه مما اتسعت دائرة اعمال الحكومة في هذه المدة فالعدد الاجب الحالي الذي يبلغ اربعين الفا منهم ١٨.٠٠٠ موظف والباقون مستخدمون قد تراكم على مدى الايام منذ عقدين من السنين من غير حاجة الى معظمهم . ولكنكم تعاملون ان العقلية السائدة في

هذا البلد تقضي بمراعاة اوضاع ونوازع ونظام اجتماعي ورثاها من القرون الوسطى قرون استفحال حكم الاقطاع والاستئثار والاستهتار ولا تزال متمسكين بتقاليدها النيكراء ومساوئها الشنعاء ويرى روح تلك القرون متجليا في كل عمل نقوم به ويا للأسف في حياتنا الخاصة والعامة . لقد شططت قليلا عن مجرى بحثي الاقتصادي المالي وابككتها فورة شجون تتأجج في الصدر بيد ان ما ذكرته لا يتعدى دائرة البحث اذ يجب ان تذكر العال التي تسبب هذه النقائص العديدة في الشؤون العامة والتنبية الى وجودها وضررها .

وفي ٢٤ تموز اجتمع وزير المالية بالصحفيين وادلى اليهم بتصرّيات عن الازمة المالية الحكومية واسبابها على ما يعتقد فابتدأ بالقول : ان الازمة المالية التي تعانيها البلاد حكومة وشعباً (كذا) وليدة عدة عوامل يرجع عهدها الى عدة سنوات خلت ، وذكر ما كان في الخزينة من أموال في سنة ١٩٤٤ ومبلغ الدين عليها في آخر سنة ١٩٤٨ فتكون الحكومة قد صرفت في مدة اربع سنين نحو عشرة ملايين دينار زيادة عن تقدير الميزانيات في هذه المدة وان في ميزانية سنة ١٩٤٨ عجزاً يبلغ مليوناً ونصف مليون دينار . وكان قد ضمن خطابه الذي قدم به الميزانية لمجلس الامة هذه الامور كلها ، ومع ذلك فانه رأى حين تنظيمه الميزانية الحاضرة ان الاحوال الاقتصادية تبشر بخير اكثر بكثير من الوقت الحاضر . وعليه زاد تقديرات ميزانيته نصف مليون دينار عن تخمينات سنة ١٩٤٨ . وانه كان يعتمد على الوارد الكرمي الذي قدره بعشرة ملايين ونصف مليون دينار ، ولكن الاسعار انخفضت حتى بعد زيادة الرسوم الكرمية الامر الذي لم يكن يتوقعه . وقال ان اسباب الازمة المالية والنقدية والاقتصادية في العراق ناتجة عن الازمة الاقتصادية العالمية .

نسبت في موقف مناقشة ولكن منطق الاشياء لا يسمح بالمرور بهذه الآراء والاعمال من غير تعقيب عليها بشيء من التحصيل اذ ليس في تاريخ الميزانيات ان انهارت احداها لدى دولة من الدول هذا الانهيار بعد مرور شهرين على تاريخ تنظيمها من غير وقوع حادث خارق للعادة كذشوب حرب واشتراك تلك الدولة فيها في هذه الحالة تتبدل الميزانية بخلافها وتوجه بدخلها وخرجها وفقاً لمقتضيات اوضاع الحرب ونفقاتها .

وان كانت الازمة المالية وليدة عوامل يرجع عهدها الى عدة سنين وأدت الى صرف الملايين العشرة من الدنانير حتى آخر سنة ١٩٤٨ ، وظهر عجز في ميزانية تلك السنة قدره مليون ونصف مليون دينار فكيف لاحت البشرية بالخير العميم حين تنظيم ميزانية سنة ١٩٤٩ حتى زيدت تخمينات واردها نصف مليون دينار بدلا من انقاصها نظرا الى ظهور العجز في السنة التي قبلها وفي السنة السابقة لها كذلك ؟ ان تضاعف ارقام الميزانيات منذ سنة ١٩٤٣ وما بعدها لم يكن ثمرة نمو في اقتصاديات العراق في صناعته وزراعته بل كان ورما وهو نتاج داء ارتفاع الاسعار ذلك الارتفاع الذي أدى الى تجمع الدخل الوطني العام لدى فئة قليلة من الناس وصورته تضخما في التعبير الاقتصادي وكانت كل ميزانية تحمل مكروب افلاسها كما يحمل بعض الناس مكروب الامراض . وكان كل خبير في الشؤون الاقتصادية وبصير بالامور المالية يتوقع تتابع انخفاض الاسعار سنة تلو اخرى بعد نهاية الحرب لان قلة المنتج الصناعي السلمي وعدم توفر وسائل النقل وهما السببان اللذان كان يعتمد عليهما التجار والبياعون لرفع الاسعار قد اخذا بالزوال شيئا فشيئا بعودة الامور الى مجاريها

الطبيعية في البلاد التي عانت بها الحرب اذ شرعت الصناعة بالانتاج السلمي واخذ الاهلون في الانتاج الزراعي فلم يعد هناك مسوغ للتاجر والبائع العراقيين لرفع الاسعار ذلك الارتفاع الفاحش نظراً الى زيادة كمية العرض وخوفها من بوار بضاعتها اذا خزناها لضعف القوة الشرائية بعد تجميد رؤوس الاموال والثروات ولم يبق كذلك تاجر المنتجات الغذائية كالحبوب وغيرها يتحكم بالشاري الاوربي كما كان يفعل في زمن الحرب وبمسدها وعلى الأخص في السنتين اللتين عتبتها بل اصبحت الشاري يتحكم ببائهم الاطعمة وتاجرهما . فأقول : ان في العالم ازمة اقتصادية كانت السبب في وقوع الازمة الاقتصادية والمالية في العراق ، قول جزاف ، لان ليس في اوربا ازمة اقتصادية بل هناك انتعاش وعودة الى العافية بعد ان مرت بسلام في السنوات العجاف التي اعقبت الحرب بفضل ما اسداه لها مشروع مارشال الدولاري من الاسعاف فان هبطت اسعار سوق الاطعمة في اوربه او توفرت المنتجات الصناعية العادية فيها وفي امريكا وانخفضت اسعارها فذلك لان الشعوب الاوربية عادت الى الانتاج الزراعي فلم تلبث محتاجة حاجة ماسة الى الاطعمة فتدفع ثمنها لها ما يطلبه منها تاجر الاطعمة منها كان فاحشاً كما عادت المعامل في القارتين الى الانتاج لزمن السلم بعد ان تحولت عن المنتج الحربي .

اما قضية بريطانيا والدولار الامريكي فلن تبلغ حالة ازمة طالما تحافظ بريطانيا على الرقم العالمي الذي بلغته في صادراتها وفاقت به ماوصلته قبل الحرب الماضية . وان شح لديها الدولار لجلب معظم ما تحتاج اليه من اطعمة من القارة الامريكية فانها تتحول الى منطقة الاسترليني التي انضمت

اليها حديثاً الباكستان وهي تحتوي على جل ما تحتاج اليه من اطعمة ومواد خام وفيها ما عدا مجموعة الدول المتحدة . بعض مناطق الشرق الاوسط ومناطق عديدة في افريقية (*) وعلى كل فلم تبلغ الى الآن حد الازمة ولم يكن لهذه القضية أقل مفعول في اقتصاديات العراق التي بدأت منذ سنة ونصف سنة .

فيترتب على واضع الميزانية والحالة على ما وصفت وعرفت ان يستعرض اوضاع الدول التي يمكن ان يكون لاحوالها الاقتصادية أثر على اقتصاديات بلده وعلى الاخص في هذه الظروف التي عقبته الحرب وينظر الى القبول الذي طرأ عليها سياسياً واقتصادياً بعد انتقالها من الوضع الحربي الى الوضع السلمي . هذا فضلاً عن امعان النظر في احوال بلده الاقتصادية والنقدية ويضع كل ذلك نصب عينيه حين قيامه بتنظيم ميزانيته وتخمين وارد الحكومة وتوقعاتها . فاعتماد وزارة المالية على الوارد الكرمي وهو وارد غير ثابت وعلى ارتفاع الاسعار وهو ارتفاع غير طبيعي سببته حالة الحرب وذوبها من قلة انتاج وصعوبة نقل واستغلال ، خطأ محض يجب تلافيه في الحال باتباع طريقة العلاج الآتي الذي وصفته في المواد التسع .

وفي الختام اقول ان الازمة الحالية قد كشفت لجميع العراقيين من خبير في الاقتصاد او غير خبير عن فساد النظام الاقتصادي الجائم على حيوية العراق فيمنعه من النشاط والاندفاع الى الرقي والرفاه والسعادة ،

(*) كتب هذا البحث قبل الاتفاق الذي وقع بين بريطانيا واميركة وانتهى بقرار بريطانية تخفيض قيمة الباون .

وعن افساح المجال لفئة قليلة من اهله للاستثمار بخيراتهم وحرمان الآخرين منها . وعن مدى الجهل في التصرف المالي حتى اصبحت الثروة سبب تعاسة بدل سعادة ، وظهر أثر ذلك كله في استمرار هذا الفقر المدقع المستحوذ على الاغلبية الغالبة من الاهلين وتدعيمه بالرغم من عظم ثروة العراق الطبيعية ودخله الكبير من الثروة النقدية . وبالتالي تأخره كدولة في مجال السياسة والثقافة والقوة والعظمة والرفاه العام ، فلم يعد هناك والحالة هذه عذر لمقصر من رجال السياسة والفكر المتزعمين على الامة القابضين على اعنة مقدرات الشعب في التقاعس عن السعي وبذل اقصى الجهود لرفع مستواه واناقلته ما ربه في الرقي في مجال الحياة من ثقافة وصحة ونعمة وارفة .

وعسى ان يكون لبحثي الازمة الاقتصادية العامة والازمة المالية الحكومية وتبسطي في تعريف اسبابها واثرها في حياة الشعب والدولة ووصفي للعلاجين الدائم والآتي لها ما يساعد على سلوك النهج القويم للاصلاح الراديكالي المطلوب لنظامنا الاقتصادي فنتمكن اذ ذاك من مواكبة الامم الراقية في سبيل الرفاه والسعادة والمجد .

ان عظمة الدولة تقاس بمستوى
معيشة الشعب

الثروة تكمن وراء اعلان ناجح
هكذا يقول الاقتصاديون العالميون
و مكتب

جمال و عبد الكريم للاصحافة بيغراد
يحضر وينسق ويخرج الاعلانات
ويرتب الحملات الاعلانية الناجحة

فاذا اردتم

سرعة تصريف سلعكم وزيادة
ارباحكم اعتمدوا على مكتبنا الذي
تدير اعماله عناصر مارست فن الاعلان
ولها خبرة في مضارعة مما جعلها ان
تكسب رضاء المعلمين وثقة المشتريين .

مكتب جمال و عبد الكريم

مقابل الاعدادية المركزية



دار الكشاف
للنشر والطباعة والتوزيع

فرع العراق

شارع المتنبي - بغداد لقون ٦١٦٧

مؤسسة ثقافية عامة للنشر والطباعة والتوزيع مهمتها -

- ١ - تسهيل التبادل الثقافي بين البلاد العربية .
- ٢ - القيام بكافة اعمال الطباعة من كتب أدبية ومدرسية ومطبوعات تجارية باخراج انيق وطباعة متقنة حاراضى الجميع .
- ٣ - تزويد المكتبات العامة والمدرسية والاداري بما يحتاجه من مختلف المطبوعات العربية والافرنجية .

فروع الدار في :

لبنان . سوريا . العراق . مصر . شمالى افريقيا

تعاملوا مرة مع دار الكشاف

تتعاملوا بعدها مرات

الانفاس الطيبة

دائماً تجدها في :

سيكاير



LUX ROYAL

20 CIGARETTES ٢٠ سيكارة

32 FILS ٣٢ فلس

NATIONAL TOBACCO CO LTD

BAGHDAD



لو كس ملو كي

افتتاح :

شركة الدخان الأهلية المحدودة

بغداد

جاءهـ

في جميع أنحاء العراق

بنزين الطيران

بنزين السيارات

النفط الابيض

النفط الاسود



شركة نفط البرافدين المحدودة
المؤسسة في بريطانيا العظمى



شركة الطيران الفرنسية الشهيرة



تقوم بسفارات منظمة
من بغداد الى باريس
ولندن وبروكسيل
ورومة ونيويورك،
وجميع انحاء العالم.

اير فرانس

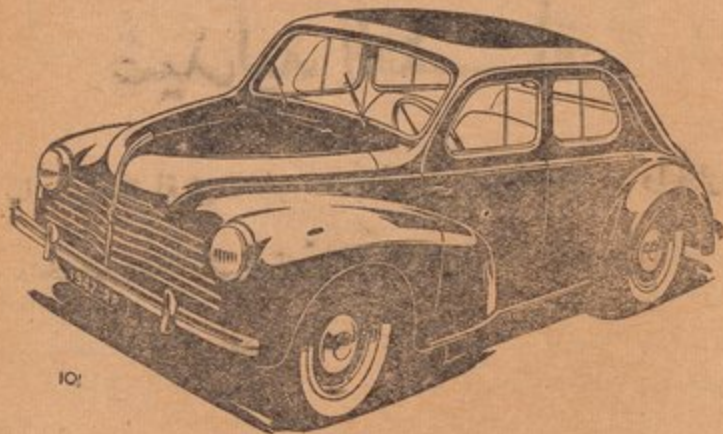
سرعة . راحة . متعة

شركة الاستيراد والتجارة الشرقية المحدودة
في بناية سمير اميس تلفون رقم ٥٧٤١

الى كلاء :

سيارات ولوربات «رينو»

المشهوره بجودتها ، ومتانتها ، وانخفاض ثمنها ، وقلة صرفياتها



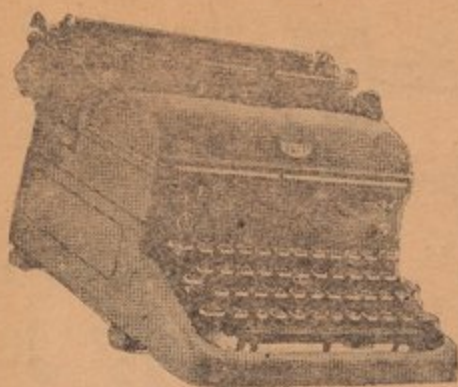
١٥١

فهي متنوعه شهبي وملائمة لذوي المالمية المتوسطة والعالية ولاشغال الطبقة العاملة

شركة الاستيراد والتجارة الشرقية المحدودة
المعرض في بناية سمير اميس تلفون رقم ٥٧٤١

الى كلاء :

كثيرة هي الاسباب التي جعلت من رويال الالة الحاتبة رقم « ١ »



في جميع البلاد وفي جميع اللغات
رويال « هي الآلة العالمية الوحيدة
وهناك اسباب لا حصر لها تذبذبك
عن السير في شهرة « رويال »
الواسعة .. متانتها .. ودقتها ..
ومزاياها العديدة ، التي جعلت منها
الآلة المفضلة لديك .

لوكلاء الحيدون حسو اخوان المحدودة

بغداد - بصره - موصل

صيدلية الفتاة

وصاحبها الفتاة هي المتخرجة الاولى من كلية الصيدلة ، والحائزة على
شهادتها فتخرجها هذا العامي وخبرتها الطويلة اعظم ضمان للمريض بأنه يحصل
من صيدلية (الفتاة) على افضل الادوية ، والاطمئنان بأنها مهيأة ومتميزة
بدقة واتقان .

فاقصروا صيدلية الفتاة حيث المراء الساني

احذية « كي » Shoes « K »
 عرفت احذية « كي » بجودتها ومتانتها
 وهي من اجمل واحسن الفورمات والاشكال
 ولها شهرة عالمية واسعة

ان هذه الاحذية تباع بسعر اربعة دنانير ونصف دينار للزوج الواحد
 بجميع انواعها واشكالها ، وهذه القيمة لا تقبل المزاومة ، وتحصل على عوضها
 حقا في هذه الاحذية الفاخرة .

نوفكس

تجد في محل عوينات (بابل)

وصدق وامانة
 وحسن معاملة



مختلف العوينات
 الفاخرة

واتقان في العمل والتركيب يشراف اخصائي بتركيب العوينات السيد البير فؤاد فنكول

اقصر محل عوينات (بابل) لصاحبه يونان فنكول

في شارع الرشيد بالقرب من بيت ليج

اورودونال

يفيد الام المفاصل الرثيوية

وتصلب الشرايين

والروماتزم

و ضد تكون حصاة الكلى

يباع في جميع الصيدليات

Urodonal

شركة السمنت العراقية المحدودة بغداد



IRAQ CEMENT CO. LTD. BAGDAD

سمنت بورتلاند ٥٠ كيلو صافي في كل كيس ، سعر الطن الواحد واصل
لمحل المشتري داخل حدود امانة العاصمة ٩ دنانير فقط

مر اجعات البيع مع الشركة

في مركز ادارتها في شارع الرشيد قرب اوتيل السندباد تلفون ٧٥٧٤



« شعار » اوروزدی بک

الربح القابل والبيع الكبير

فضلا عن جودة بضائعهم ومتانتها وجمالها

فكل ما يعرض في معاهدكم هو من النوع الفاخر ، ومن احدث الازياء
والالوان والرسوم . فأن أردت بضاعة من آخر ذوق تجدها في اوروزدی بک .

ولهذا ترى هذا الاقبال العظيم من جميع طبقات الاهلين ، لانهم تعودوا

منذ ثلاثين سنة ان يجدوا لديه كل شيء فاخر ومتمين وجميل .

« اوروزدی بک »

331.13:G41aA:c.1

غفام، رزوق،
الازمة الاقتصادية في العراق
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01018834

American University of Beirut



331.13

G41aA

General Library

331.13
G41aA
C.1